

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٢٠٨ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض في بعض الاختصاصات :

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية :

قرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة معالجة الصرف الصحي شبنارة الميمونة الواقعة بحوض الجزاير غرة (١٠) حوضه بمسطح ٤ أفدنة و ٩ قراريط و ١٤ سهماً بناحية البيوم - مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية ، لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه في المادة السابقة والمبين موقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ جادى الأولى سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٣١ ديسمبر سنة ٢٠١٩ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولي

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة

للمعرض على السيد د.م. رئيس مجلس الوزراء

بخصوص استصدار قرار منقعة عامة

للأرض اللازمة لإقامة موقع محطة معالجة شبنارة الميمونة

بناحية البيوم - مركز الزقازيق - محافظة الشرقية

نتشرف بالإحاطة بأن الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي تتولى تنفيذ مشروع الصرف الصحي المتكامل لقرية شبنارة الميمونة - والقرى المجاورة لها - مركز الزقازيق - محافظة الشرقية وتم استصدار قرار تخصيص رقم ١٦٩١٩ لسنة ٢٠١٧ لمساحة ١,٥ فدان . الأمر الذي يتطلب إجراء نزع ملكية قطعة أرض لإقامة محطة معالجة الصرف الصحي بناحية البيوم - مركز الزقازيق عليها لاستيعاب باقي القرى ، وبيانها كالاتي :

إجمالي مسطح ٤ أفدنة و ٩ قرارات و ١٤ سهماً وتقع بحوض الجزاير غمرة (١٠) حوضه ضمن القطع أرقام (A٥٢١ - B١٤٣ - ٧١/ص C , D , E , ٨٧/ص F - ٨٦/ص G)

بناحية البيوم والمبينة بالخرائط المساحية رقم (٦٥١/٨٧٧ - ٦٥١/٨٧٨) بمقياس رسم ١/٢٥٠٠

وحيث إن هذه الأرض هي الأنسب من الناحية الفنية والاقتصادية لإقامة محطة معالجة الصرف الصحي عليها لخدمة قرية شبنارة الميمونة والقرى المجاورة لها - مركز الزقازيق ونظراً للضرورة الملحة لتنفيذ المحطة وللحفاظ على الصحة العامة والبيئة والاستفادة من المشروع قامت الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بالسير في إجراءات نزع الملكية .

وتم الحصول على الآتي :

- ١ - كشف الملاك الظاهرين المعد بمعرفة مديرية المساحة بالشرقية .
- ٢ - موافقة السيد أ.د. وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

٣ - تم إيداع مبلغ ١٠.٩٩٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه (فقط عشرة ملايين وتسعمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه لا غير) لمشروع محطة معالجة شنبارة الميمونة وجزيرة السعادة في مديرية المساحة بالشرقية تحت ذمة تعويضات نزع الملكية لمشروع محطتي معالجة الصرف الصحي شنبارة الميمونة وجزيرة السعادة - محافظة الشرقية ، الأمر الذي يستلزم ضرورة استصدار قرار منفعة عامة للأرض اللازمة لتنفيذ المحطة عليها والواقعة ضمن الحدود الواردة بكشف الملاك الظاهرين والخريطة المساحية المرفقة لصالح الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠

وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية

(د.م/ عاصم الجزار

[Signature]



